"الدول الإنمائيّة والمهنيّة في الإدارة العامّة وصنع السياسات"

مؤتمر المعهد الدوليّ للعلوم الإداريّة وكلّيّة الاقتصاد والإدارة والسياسات العامّة بمعهد الدوحة للدراسات العليا

الدوحة: 6 - 9 شباط/ فبراير 2023

دعوة لتقديم أوراق بحثية

مقدّمة

يدعو المعهد الدوليّ للعلوم الإداريّة (IIAS)، وكلّيّة الاقتصاد والإدارة والسياسات العامّة (SEAPP) في معهد الدوحة للدراسات العليا (DI)؛ الباحثين المهتمّين للمشاركة بأوراق بحثيّة في المؤتمر المشترَك الذي ينعقد تحت رعايتهما خلال الفترة: من 6 – 9 شباط/ فبراير 2023.

في هذ العالم المتغيّر والذي يشهد قدرًا كبيرًا من التنوّع في مقاربات الحوكمة العامّة والإدارة العامّة، تمّ تحديد ثلاثة موضوعات أساسيّة للمؤتمر، ومع هذا؛ يرحّب المؤتمر بجميع المقترحات الخاصّة بالأوراق وحلقات النقاش حول جوانب الحوكمة العامّة والإدارة العامّة.

الموضوعات الثلاثة الأساسيّة للمؤتمر:

في السنوات الخمس عشرة الماضية، واجهت الحكومات تحدّيات كبيرة مثل: (الأزمة الماليّة لعام 2008 وجائحة كوفيد-19)، كما تعهّدت بعض الحكومات بالتزامات استراتيجيّة رئيسة؛ لتنفيذ خطّة الأمم المتّحدة للتنمية المستدامة لعام 2030. ولا شكّ أنّ نجاح هذه الحكومات في المستقبل يعتمد على الفعل الحكوميّ الواعي والحكيم، والذي يعالج معضلات السياسة المعقّدة والتحدّيات المختلفة. ومن هذه التحدّيات التي يجب التغلّب عليها تلك المتمثّلة في تغيّر المناخ، والتوتّرات في العلاقات الدوليّة، وكيفيّة تحقيق نمو اقتصاديّ مُستدام. ونحن نفترض أن موظّفي الخدمة المدنيّة ذوي الكفاءة العالية سيكونون في صميم الدعم الفعّال لوزراء الحكومة، وسيكون عليهم تقديم الرؤى والأفكار لصنع سياسات عامّة لمستقبل أفضل. وفقًا لما تقدّم؛ تجدون أدناه الموضوعات الثلاثة الأساسيّة الذي سيتناولها المؤتمر:

1- الدول الإنمائيّة

على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، استثمرت حكومات العالم في مجموعة متنوعة من برامج إصلاح الحوكمة العامّة، وبذلت بعض المحاولات لاستخلاص الدروس المستفادة من هذه التجربة. ويجب أن تستمر هذه المحاولات لاستخلاص المزيد من الدروس، كما يجب إعادة صياغة الدروس الرئيسة بحيث يمكن لعدد أكبر من الحكومات الاستفادة منها لأجل تقييم السياسات وتطويرها بشكل دائم.

لقد كان من اللافت للنظر حجم العمل على وضع منهجيّات واضحة لعلوم الإدارة العامّة، إذ إنّه ولعدّة سنوات خلال ثمانينيّات القرن الماضي على وجه الخصوص، كان يُنظر إلى العالم من قِبل المؤسّسات القويّة -مثل البنك الدوليّ- على أنّه مقسّم إلى دول صناعيّة وأخرى نامية. وكانت المشوَرة وتمويل التنمية موجَّهة إلى البلدان النامية. وقد كتب رئيس البنك الدوليّ في مقدمة تقرير عن التنمية في العالم لعام 1991 (البنك الدولي 1991): "السياسات والمؤسسات المحلية هي مفتاح التنمية الناجحة. ومع الإصلاحات الداخلية القوية والمستدامة يمكن زيادة وتيرة التنمية بشكل كبير لانتشال الملايين من الفقر بحلول نهاية العقد ".

في التسعينيات، تصاعدت الشكوك حول نماذج التنمية القائمة والتي كان يتم الترويج لها، ويرجع ذلك جزئيًّا إلى الاهتمام بالأسباب التي كانت وراء ما أُطلق عليه "معجزة شرق آسيا" (East Asian Miracle)، والتي تشير إلى النمو الاقتصاديّ المذهل الذي حقّقته الصين، وسنغافورة، ودول شرق آسيويّة أخرى. ومع دعوة الأمم المتّحدة القويّة للأهداف الإنمائيّة للألفيّة (Millennium Development Goals)، وما تلاها من إنشاء شراكة عالميّة في عام 2015 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لخطّة عام 2030، تلاشى الانقسام القديم بين البلدان الصناعيّة والبلدان النامية. وتتمّ الآن مناقشة نماذج الحوكمة العامّة والترويج لها، والتي يُنظر إليها على أنها قابلة للتطبيق في جميع دول العالم. وهذه النماذج لا تستند إلى فكرة ممارسة الدولة للقيادة والسيطرة (البنك الدولي 1997 1): "الدولة الفعالة أمر حيوي... وبدونها تصبح التنمية المستدامة، الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، مستحيلة... والرسالة المستمدة من التجربة.. هي... أن دور الدولة مركزي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية....كشريك، ومحفز، وميسر".

وفي الاجتماعات الدوليّة للوزراء وموظّفي الخدمة المدنيّة التي عُقدت لتبادل المعرفة حول الحوكمة العامّة؛ ظهرت خصائص مختلفة لهذا النوع من الدول الإنمائيّة، منها: تشكيل رؤى طويلة الأجل للدولة، نوعيّة القيادات السياسيّة والإداريّة، صنع السياسات العامّة القائمة على الأدلّة، التنسيق بين أطراف الحكومة بأكملها، الشراكات الحكوميّة مع

القطاع الخاصّ، تجاوب الحكومة مع الجمهور وإشراك المواطنين وأصحاب المصلحة في صنع السياسات، أهمّيّة التقييم والتعلّم والمرونة الاستراتيجيّة.

نودّ في هذا المؤتمر، أن نبحث في الخبرات المختلفة من جميع أنحاء العالم، وذلك من أجل الحصول على فهم أفضل للإدارة العامّة الفعّالة للتنمية، ويتضمّن هذا معرفة المزيد عن تجارب بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. نريد استكشاف النجاحات التي تمّت في هذه السياقات، والتحدّيات التي واجهتها الحكومات في إقامة حوكمة عامّة فعّالة للتنمية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تصدّرت العالم من حيث التنمية الوطنيّة في العقد الذي انتهى بجائحة عام 2020. فعلى سبيل المثال، يمكن النظر إلى مؤشّرات التنمية البشريّة والأداء البيئيّ لبلدان مثل: قطر والبحرين والإمارات العربيّة المتّحدة. ولدى العديد من البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تجارب مثيرة للاهتمام، فقد كان أداء دول مثل مصر وتونس محترمًا جدًا مقارنة بالمعايير الدوليّة. وسيكون من المفيد أن يتضمّن المؤتمر أوراقًا تتناول بعض التجارب الأخيرة في مجال الحوكمة العامّة؛ مثل رؤية 2030 التي أطلقتها المملكة العربيّة السعوديّة في عام 2016. وبطبيعة الحال، ومع انعقاد المؤتمر في الدوحة؛ فإنّ الدروس المستفادة من تنفيذ رؤية قطر الوطنيّة 2030 التي تهدف إلى "تحويل قطر إلى مجتمع متقدّم قادر على تحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030" ستكون موضع ترحيب كبير.

الأسئلة الرئيسة:

هل يوجد نموذج واحد ومفضّل للحوكمة العامّة من أجل التنمية؟ أو بكلمات أخرى، هل يمكن أن يُطبّق نموذج واحد على جميع البلدان مهما كان تاريخها أو ظروفها؟ دعنا نسمّيه "الدولة الإنمائيّة".
إذا تم العثور على النموذج "الأفضل" للحوكمة، فما هي خصائصه الأساسيّة؟

لكن ربّما لا يوجد نموذج واحد أفضل، إذ تتباين الدول إلى حدٍّ كبير من حيث ثرواتها الرأسماليّة والاستثماريّة، وفي مدى تنظيمها لقوى السوق، وفي ثروات رأس المال الاجتماعيّ، وفي انخراطها مع أصحاب المصلحة والمواطنين في تحقيق التنمية. فهل تخلق كلّ هذه العوامل، وغيرها من العوامل ذات الصلة، منفصلة أو مجتمعة، عدّة أنواع مثاليّة من الدول الإنمائيّة؟

وفي ظلّ غياب النموذج "الأفضل"، ما هي نماذج الحوكمة العامّة التي كانت أكثر فاعليّة للتنمية الاقتصاديّة والبيئيّة والاجتماعيّة في السنوات العشر الماضية؟ وما هي النماذج التي من المرجّح أن تكون فعّالة في العقد المقبل؟

وإذا كان ينبغي أن تكون التنمية استراتيجيّة؛ فكيف يمكن للحكومات منع تحوّل التهديدات إلى أزمات وإخراج التنمية الوطنيّة عن مسارها؟ وأخيرًا، كيف يمكن للحكومات استخدام الفرص الإستراتيجيّة التي توفّرها الأحداث الثقافيّة والرياضيّة الكبرى (مثل كأس العالم في قطر) لخدمة الرؤى طويلة المدى للتقدّم الوطنيّ؟

2- صنع السياسات لمواجهة التحدّيات المعقّدة

على مدى السنوات العشرين الماضية، ومع بذل محاولات واسعة لإصلاح الحوكمة العامّة، بُذلت محاولات لتحسين صنع وتنفيذ السياسة العامّة. وأكّدت هذه المحاولات في بعض الأحيان على قيمة السياسة القائمة على البحوث التطبيقيّة/ التجريبية evidence-based policy . وهناك عدّة أمثلة على تحوّل السياسات العامّة إلى تشريعات، ثمّ ظهور الحاجة إلى تعديلها بسبب عدم دقّة السياسات. ومن ثمّ صار يُنظر إلى هذا الأمر بشكل لا جدال فيه على أنّ الحكومة في كثير من الأحيان كانت تواجه تحدّيات وقضايا معقّدة للغاية؛ بحيث كان يجب عليها ألّا تتسرّع في إصدار التشريعات بناءً على افتراضات غير مُختبرة.

وفي بعض الأحيان كانت الجهود تتمّ تحت مسمى التحوّل نحو مزيد من "صنع السياسات الاستراتيجيّة"، وذلك لضمان إيلاء السياسة العامّة مزيدًا من الاهتمام على المدى الطويل، ولضمان الاهتمام بعملية التنفيذ.

وقد تمّ منح فكرة التعقيد في صنع السياسات دفعة قويّة من قبل الشراكة العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. فإذا تمّ التعامل مع أهداف التنمية المستدامة بشكل منفصل من قبل الوزراء وموظّفي الخدمة المدنيّة العاملين في المواقع الوزاريّة والإداريّة؛ يمكننا أن نفترض أنّ التقدّم سيكون بطيئًا. وتشير الكثير من السياسات الفعليّة والتغطيات الإعلاميّة والخطاب العامّ إلى أنّ العمل على تحقيق أحد أهداف التنمية المستدامة (مثل مكافحة الفقر في بلدٍ ما) قد يكون له تداعيات سلبيّة على تحقيق هدف آخر (الحدّ من الاحتباس الحراريّ)، والعكس صحيح. ولهذا؛ فإنّ أخطار العمل المنعزل ووضع السياسات السيئة ليست من الأمور الحتميّة، لكنّ الأمر يتطلّب أن تبذل الحكومات المختلفة الكثير من الجهود لتحسين استجاباتها على مستويات متعدّدة.

وفي السنوات الأخيرة، كانت هناك تجارب لتحسين صنع السياسات، بما في ذلك التنفيذ التجريبيّ للسياسة؛ مع تقييم أكثر شمولًا للسياسات وبشكل متكرّر؛ ومقاربات أكثر منهجيّة لتعلّم السياسات.

الأسئلة الرئيسة:

كيف تغيّرت عمليّة صنع السياسة العامّة خلال السنوات الماضية؟

هل يتكيّف صنع السياسات مع التعقيد الذي تتميّز به عمليّة صنع السياسة متعدّدة الأبعاد؟

هل تمّ تحقيق الاتّساق السياساتيّ المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لخطّة عام 2030؟

هل يتمّ التنسيق بشكل جيد بين صنع السياسات وتنفيذها؟

هل صنع السياسات مدمج في الأطر الإستراتيجيّة للحكومة بأكملها، ورؤاها الإستراتيجيّة طويلة المدى؟

كيف تقوم الحكومة بإشراك المواطنين وأصحاب المصلحة الخارجيّين في عمليّة صنع السياسات العامّة؟ وما مدى فعاليّة هذه المشاركة؟

3- التنفيذ المهنيّ من قِبل موظّفي الخدمة المدنيّة

يعتمد نجاح الحوكمة العامّة في السنوات المقبلة على جودة الخدمة المدنيّة. فعلى سبيل المثال؛ سيكون لموظفي الخدمة المدنيّة أهمّيّة رئيسيّة في نجاح تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للحكومة تمكين الخدمة المدنيّة لتصبح أكثر مهنيّة من خلال عدّة تدابير.

ويمكن أن يتّخذ إضفاء الطابع المهنيّ على الخدمة المدنيّة أشكالًا مختلفة. أوّلًا، يمكن للحكومة أن تسعى إلى تعزيز الهويّة المهنيّة ومنظومة القيم لموظّفي الخدمة المدنيّة. ويتمّ تعزيز الهويّة المهنيّة من خلال زيادة خبرة موظّفي الخدمة المدنيّة. ويمكن لها أيضا أن تعمل على تعزيز قيم مثل الصدق والموثوقيّة والموضوعيّة والحياد في الخدمة المدنيّة. وقد تكون هذه الجهود مهمّة لعلاقة الخدمة المدنيّة بالجمهور، ويمكن لموظّفي الخدمة المدنيّة المحترفين أن يقولوا للجمهور: "يمكنك الوثوق بنا للعمل في مصلحتك". وتتمثّل إحدى وسائل تنمية الهويّة والقيم المهنيّة في تطوير التخصّصات المهنيّة داخل الخدمة المدنيّة، من خلال تمثيلها من قِبل قادة محترفين من خارج التسلسل الهرميّ للإدارة. وهناك وسيلة أخرى لتحقيق ذلك؛ وهي توفير ميثاق قيم الخدمة المدنيّة.

ثانيًا، يمكن استخدام عمليّات إدارة الموارد البشريّة (الاختيار والتوظيف، والتدريب والتطوير، وأنظمة الحوافز، وأنظمة التوظيف وما إلى ذلك) لتحويل الخدمة المدنيّة إلى خدمة مدنيّة قائمة على الجدارة. ويمكن تعزيز ذلك أيضًا من خلال إعادة بناء صورة أو سمعة أنظمة الموارد البشريّة على أنها معنيّة باكتشاف المواهب وتنميتها، كما تمّ، على سبيل المثال، في أستراليا.

ثالثًا، قد يجادل كبار موظّفي الخدمة المدنيّة بأنّهم أصبحوا أكثر مهنيّة واحترافًا، عندما يصبحون قادرين على استخدام الأدوات التي يستخدمها عادةً المديرون المحترفون، مثل: التخطيط الاستراتيجيّ. وفي هذه الحالة، يجب الحكم على الكفاءة المهنيّة للخدمة المدنيّة من خلال قدرتها على نشر تقنيات الإدارة المهنيّة.

الأسئلة الرئيسية:

هل أصبح موظّفو الخدمة المدنيّة أكثر أم أقلّ مهنيّة؟

هل يتمتّع موظّفو الخدمة المدنية بالمهارات اللازمة لإصلاح أنظمة الحوكمة العامّة ولتحقيق برامج التنمية الوطنيّة الطموحة؟

هل يتعامل موظّفو الخدمة المدنية بكفاءة مع الطبيعة المتعدّدة الأبعاد للمشورة السياسيّة وتنفيذ السياسات المطلوبة في خطّة التنمية المستدامة لعام 2030؟

كيف يمكن تطوير كبار موظّفي الخدمة المدنيّة ليصبحوا قادة إداريّين مناسبين للحكومات الفعّالة؟

هل أفكار تنمية وإدارة المواهب مناسبة لبيئة الخدمة المدنيّة؟ وهل تعمل العمليّات القائمة على هذه الأفكار بشكل فعّال؟

كيف تتطوّر الخدمة المدنيّة في البلدان المختلفة؟ وما هي آثار التغييرات التي تتمّ في قدراتها وسلوكيّات أعضائها على تحقيق الأهداف الوطنيّة؟

4- دعوة لتقديم أوراق بحثيّة

لا تقتصر دعوتنا لتقديم الأوراق، والجلسات، والمسارات على الموضوعات والأسئلة الثلاثة المحدّدة أعلاه فحسب، إذ نأمل، بالإضافة إلى ذلك، الحصول على أيّ مقترحات أخرى ذات صلة بهذه الموضوعات والأسئلة.

وبمجرد قبول الدعوة لتقديم الأوراق من قبل اللجنة العلميّة للمؤتمر، فإنّه سيتمّ نشرها وجمع المساهمات بعد ذلك. إنّ المؤلّفين مدعوّون لحشد شبكتهم الخاصّة من أجل تأمين مساهمات إضافيّة. كما أنّ رؤساء الجلسات مسؤولون عن مراجعة التقارير الواردة وتنظيم الجلسات.

- الجلسات عبارة عن جلسات يكون قد تمّ تحديد رؤساءها وأعضاء اللجنة فيها مُسبقًا. لن تطلب اللجنة أي مساهمات أخرى.
- يلتزم رئيس الجلسة بالمشاركة في المؤتمر وضمان مشاركة أعضاء الجلسة الآخرين، وسيكون مسؤولًا عن جميع الجوانب المتعلّقة ببرنامج الجلسة.

يتحمّل المشاركون أنفسهم جميع تكاليف السفر والإقامة المتعلّقة بالمشاركة في المؤتمر.

5- ندوة الدكتوراه

بناءً على التجربة الناجحة لمؤتمر المعهد الدوليّ للعلوم الإداريّة IIAS-EUROMENA 2022 في روما، يرغب المعهد والكلّيّة في تنظيم نسخة ثانية من ندوة الدكتوراه الخاصّة به. والدعوة مقدّمة لطلّاب الدكتوراه لتقديم أبحاثهم إلى مسار الدكتوراه في مؤتمر المعهد الدوليّ للعلوم الإداريّة - الدوحة 2023. ويمكن أن تكون الموضوعات أوسع من تلك التي تمّ عرضها في هذه الدعوة.

6- الجوانب العمليّة

يمكن أن يكون التقديم باللغة الإنكليزيّة أو العربيّة.

ستظلّ الدعوة لتقديم الأوراق، وحلقات النقاش، والمقترحات مفتوحة حتى **30 شهر نوفمبر 2022.**

سيتمّ إرسال إخطارات القبول بحلول 15 ديسمبر 2022 ربـ.

من المتوقّع تقديم الأوراق الكاملة بحلول 8 يناير 2023.

يُعقد المؤتمر في الفترة من 6 إلى 9 شباط/ فبراير 2023 في كلية الاقتصاد والإدارة والسياسات العامة (SEAPP) في معهد الدوحة للدراسات العليا في قطر. وتُعقد ندوة الدكتوراه في 6 شباط/ فبراير. وسيتم لاحقا تحديد موعد جميع الجلسات العامة والموازية حول الموضوعات والمقترحات وحلقات النقاش في الفترة من 7 إلى 9 فبراير 2023.

توفّر منصّة النشر المفتوحة للمعهد الدوليّ للعلوم الإداريّة مجموعة من فرص النشر. وتشمل المخطوطات المحرّرة في سلسلة الإدارة العامة للمعهد (IIAS)، وفي المجلّة الإلكترونيّة لمعهد الدراسات الدوليّة (IIAS) "التطوّرات في الإدارة (DinA)" وفي أعداد خاصة من المجلّات الشريكة. لمزيد من المعلومات حول فرص النشر في المجلّات الشريكة لنا، يرجى مراجعة كتيب المعلومات OAP-Informative Flyer.

علاوة على ذلك، يمكن نشر واحد أو أكثر من المنشورات من خلال سلسلة كتب IIAS Palgrave

بالإضافة إلى تقديمها إلى IRAS (المراجعة الدولية للعلوم الإدارية). للأبحاث المنشورة باللغة العربية يمكن تقديمها للنشر في مجلة حكامة في المركز العربيّ للأبحاث و دراسة السياسات.

ويمكن الحصول على جميع المعلومات المتعلّقة بالمؤتمر من خلال:

info@iias-seapp-dohaconference2023.org

كما يمكن تقديم الطلبات عبر:

www.iias-seapp-dohaconference2023.org

المراجع:

البنك الدولي (1991) تقرير عن التنمية في العالم 1991: تحدي التنمية. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.

البنك الدولي (1997) تقرير عن التنمية في العالم 1997: الدولة في عالم متغير. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.